Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences (JEALS) • Vol 9, Sup Issue 7 (2025) • P: 51 - 42
https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals
ISSN: 2522-3372 (Online) • ISSN: 2522-3372 (Print)

Comparative Analytical Study of Tax Legislation and its Impact on foreign Direct Investment

Mr. Zain M. AlDahabi* ، Ms. Fatima A. Algazo ، Dr. Amal Marshed Alanazi ،Ms. Rula Yousef Hajjaj
Applied College | Northern Border University | KSA

Received: 11/03/2025
Revised: 19/03/2025
Accepted: 02/04/2025
Published: 30/07/2025

* Corresponding author: zain20048@hotmail.com

Citation: AlDahabi, Z. M., Algazo, F. A., Alanazi, A. M., & Hajjaj, R. Y. (2025). Comparative Analytical Study of Tax Legislation and its Impact on foreign Direct Investment. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 9*(7S), 42 – 51. https://doi.org/10.26389/AJSRP.N130325

2025 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: This study aims to investigate the relationship between tax policies and foreign direct investment (FDI) attraction, focusing on the impact of tax rates, incentives, tax exemptions, and the stability of the legal framework on investors' decisions. The research methodology is based on a comparative analysis combining quantitative and qualitative data from reports and assessments from prestigious international institutions such as the World Bank, the International Monetary Fund (IMF), and the Organization for Economic Co-operation and Development (OECD). The study divides countries into three groups: the first group includes countries with tax-friendly policies, such as Singapore and the UAE; the second group comprises countries with significant legislative stability, such as Germany and Canada; and the third group includes countries that face frequent legislative fluctuations, often found in developing countries. The results indicate that transparency and the stability of the tax system are crucial factors in enhancing investor confidence and increasing capital inflows. Conversely, high tax rates and frequent legislative changes contribute to reducing the attractiveness of the investment environment, making investors more hesitant in their decision-making. The study also highlights the positive impact of double taxation avoidance agreements in alleviating the financial burdens on foreign companies, which further enhances investment attraction. Ultimately, the study recommends adopting stable tax policies and conditional incentives to foster and sustain foreign direct investments.

Keywords : Tax Legislation – Foreign Direct Investment – Investment Incentives – Legislative Stability – Tax Agreements.

أثر التشريعات الضريبية على الاستثمار الأجنبي (دراسة تحليلية مقارنة)

أ. زين محمد الذهبي*، أ. فاطمة علي الغزو، الدكتورة / امل مرشد العنزي، أ. رولا يوسف حجاج
الكلية التطبيقية | جامعة الحدود الشمالية | المملكة العربية السعودية

المستخلص: تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء العلاقة بين سياسات الضرائب وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة(FDI) ، حيث يتم التركيز على تأثير معدلات الضرائب، الحوافز والإعفاءات الضريبية، بالإضافة إلى استقرار الإطار القانوني على قرارات المستثمرين. تعتمد منهجية البحث على تحليل مقارن يجمع بين البيانات الكمية والنوعية المستمدة من تقارير وتقويمات من مؤسسات دولية مرموقة مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .(OECD) تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث مجموعات من الدول: المجموعة الأولى تضم الدول التي تعتمد سياسات ضريبية محفزة مثل سنغافورة والإمارات العربية المتحدة، والمجموعة الثانية تشمل الدول التي تتمتع باستقرار تشريعي ملحوظ مثل ألمانيا وكندا، بينما تضم المجموعة الثالثة الدول التي تواجه تقلبات تشريعية متكررة، والتي غالباً ما تكون في الدول النامية. تشير نتائج الدراسة إلى أن الشفافية واستقرار النظام الضريبي يعدان من العوامل المهمة التي تعزز ثقة المستثمرين وتزيد من تدفق رؤوس الأموال. في المقابل، يُساهم ارتفاع معدلات الضرائب والتغييرات التشريعية المتكررة في تقليل جاذبية البيئة الاستثمارية، مما يجعل المستثمرين أكثر تردداً في اتخاذ قراراتهم. كما تُبرز الدراسة الأثر الإيجابي لاتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي في تخفيف الأعباء المالية عن الشركات الأجنبية، ما يعزز من جذب الاستثمارات. وفي النهاية، توصي الدراسة بتبني سياسات ضريبية مستقرة تتضمن حوافز مشروطة، بهدف تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة وضمان استدامتها.

الكلمات المفتاحية: تشريعات ضريبية – استثمار أجنبي مباشر – حوافز استثمارية – استقرار تشريعي – اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي.

المقدمة:

في ظل التطورات الاقتصادية العالمية والتنافس الشديد بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أصبحت التشريعات الضريبية من الأدوات الاستراتيجية التي تحدد مناخ الاستثمار واستقراره. إذ تُعتبر النظم الضريبية المتوازنة والمستقرة عاملاً محفزاً لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية، بينما قد يؤدي التطبيق غير المتسق للسياسات أو فرض أعباء ضريبية ثقيلة إلى تقويض الثقة والاستثمار في الأسواق. ومن هنا تنبع أهمية الدراسة الحالية التي تسعى إلى تقديم رؤية تحليلية مقارنة للتأثيرات المختلفة للتشريعات الضريبية على قرارات المستثمرين الأجانب.

مشكلة البحث:

تُعَدُّ التشريعات الضريبية أحد العوامل الحاسمة التي تؤثر في قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تسهم الأنظمة الضريبة المستقرة والجاذبة في تحفيز تدفقات رأس المال، بينما قد تؤدي السياسات الضريبية غير المستقرة أو ذات الأعباء المرتفعة إلى عزوف المستثمرين عن دخول الأسواق الجديدة. ومع اختلاف الأنظمة الضريبية بين الدول، تبرز الحاجة إلى دراسة تحليلية مقارنة لتوضيح مدى تأثير هذه التشريعات على قرارات المستثمرين الأجانب.

الإشكاليات الفرعية:

- تحليل معدل الضرائب:

  يتطلب الأمر تحديد العبء الضريبي المفروض على المستثمرين في الدول المختارة، وكيف يؤثر هذا المعدل على قرار الاستثمار.

- تقييم الحوافز والإعفاءات الضريبية:

  دراسة الإعفاءات والتسهيلات الضريبية المقدمة للمستثمرين وتأثيرها على جاذبية السوق.

- قياس استقرار التشريعات:

  تحليل مدى تغير السياسات الضريبية في مختلف الدول، وكيف يؤثر هذا التغير على ثقة المستثمرين واستدامة الاستثمارات.

أهداف وأهمية ومنهجية البحث

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر التشريعات الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحليل السياسات الضريبية في عدد من الدول ذات النظم الاقتصادية المختلفة، وذلك بغرض تحديد مدى تأثير الضرائب على تدفقات الاستثمار الأجنبي. ويعتمد البحث على المنهج التحليلي المقارن من خلال بيانات موثوقة مثل تلك الصادرة عن البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث في ظل الحاجة الملحة لتحسين بيئة الاستثمار لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، من خلال تبني سياسات ضريبية متوازنة تدعم استقرار النظام الاقتصادي وتعزز مناخ الثقة لدى المستثمرين. كما يسهم البحث في تقديم توصيات عملية لصانعي القرار لتطوير الأطر التشريعية بما يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية العالمية.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج التحليلي المقارن، حيث يتم:

- تحليل معدل الضرائب :تقييم العبء الضريبي المفروض على المستثمرين.
- تقييم الحوافز الضريبية :دراسة تأثير الإعفاءات والتسهيلات الضريبية.
- قياس استقرار التشريعات :تحليل التغيرات في السياسات الضريبية ومدى تأثيرها على الثقة الاستثمارية.

تم اختيار الدول بناءً على معايير التنوع الاقتصادي ومستويات النمو واستقرار البيئة القانونية لضمان شمولية المقارنة وتوفير رؤية متكاملة عن العلاقة بين التشريعات الضريبية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

خطة البحث:

في إطار هذه الدراسة، سيتم اتباع خطة بحثية منهجية تبدأ بتقسيم البحث إلى فصول متكاملة. يُعرض في البداية استعراض الأدبيات والنظريات المتعلقة بموضوع التشريعات الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر، يليها فصل مخصص لعرض منهجية البحث والأدوات

المستخدمة في جمع البيانات وتحليلها. ستشمل مرحلة جمع البيانات استخدام مصادر موثوقة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. بعد ذلك، يتم تقديم التحليل المقارن للسياسات الضريبية بين الدول المختارة مع التركيز على معدلات الضرائب والحوافز والإعفاءات ومدى استقرار التشريعات. وأخيرًا، يتم عرض النتائج مع مناقشتها وتقديم التوصيات لصانعي القرار بهدف تحسين بيئة الاستثمار.

يتكون البحث من أربعة فصول رئيسية كما يلي:

الفصل الأول: الإطار النظري

أظهرت التقارير الحديثة أن السياسات الضريبية العالمية تشهد تحديثات ملحوظة تتماشى مع التحديات الاقتصادية المعاصرة. ففي تقرير Global Taxation and Investment Report 2023الصادر عنDeloitte ، تبين أن هناك توجهًا نحو تبني سياسات ضريبية أكثر مرونة وتنافسية لتعزيز جذب الاستثمارات .(Deloitte, 2023) كما يشير تقرير Global Tax Rate Survey 2023من KPMG إلى أن معدلات الضرائب العالمية قد شهدت تراجعًا في بعض الدول، مما ساهم في رفع مستويات جاذبيتها الاستثمارية .(KPMG, 2023) ومن جهة أخرى، يُبرز دليل Worldwide Corporate Tax Guide 2023الصادر عن Ernst & Young (EY) التحولات في الإطار القانوني والتشريعي وتأثيرها المباشر على بيئة الأعمال والاستثمارات الأجنبية .(EY, 2023) بالإضافة إلى ذلك، يؤكد تقرير Fiscal Monitor Update, October 2023الصادر عن صندوق النقد الدولي على أهمية التنسيق بين السياسات المالية والضريبية لتحقيق استقرار اقتصادي مستدام.(IMF, 2023)

1. تعريف التشريعات الضريبية.

ان التشريعات الضريبية المعتمدة هي مجموعة من القوانين والأنظمة التي تنظم كيفية جمع وتحصيل الضرائب على الأنشطة الاقتصادية، وتشمل على سبيل المثال:

- قوانين الضرائب على الشركات:

تُحدد هذه القوانين معدل ضريبة الشركات والإجراءات المحاسبية لحساب الأرباح والخسائر (تمت الإضافة لتوضيح النصوص القانونية الخاصة بالضرائب على الشركات). تُستمد المعلومات حول هذه القوانين من تقارير البنك الدولي التي توضح كيفية تطبيق هذه الأنظمة في الدول المختلفة (البنك الدولي، 2023).

- قوانين ضريبة الدخل والإعفاءات:

تشمل هذه القوانين الأنظمة التي تُطبق على الأفراد والشركات فيما يتعلق بضريبة الدخل، مع ذكر الاستثناءات أو الإعفاءات المتاحة التي تُحفز الاستثمار. وقد تساهم هذه الإعفاءات في تخفيف العبء الضريبي عن المستثمرين الأجانب (تمت الإضافة لتبيان دور الإعفاءات في جذب الاستثمارات) (صندوق النقد الدولي، 2022).

- الاتفاقيات الدولية لتجنب الازدواج الضريبي:

تُعتبر هذه الاتفاقيات جزءاً أساسياً من الإطار القانوني الذي يُساعد في منع فرض ضرائب مزدوجة على نفس الدخل عند المستثمرين الدوليين، مما يُساهم في خلق بيئة استثمارية أكثر جاذبية (تمت الإضافة لتوضيح أهمية الاتفاقيات الدولية في التحليل المقارن) (OECD، 2021.(

- الأنظمة الخاصة بالحوافز الضريبية:

تشمل الأنظمة التي تمنح حوافز وإعفاءات ضريبية محددة لتشجيع الاستثمارات، مثل الإعفاءات لفترة محددة أو خصومات على النفقات الاستثمارية. تُظهر دراسات منتدى السياسات العامة كيفية تأثير هذه الحوافز على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي (تمت الإضافة لتحديد دور الحوافز الضريبية) (منتدى السياسات العامة، 2024).

تأتي أهمية هذه التشريعات من كونها الإطار الذي تحدد من خلاله الحكومات السياسات الضريبية وتضع آليات لتنفيذها، مما ينعكس بشكل مباشر على مناخ الاستثمار والثقة لدى المستثمرين. ويُعد هذا الإطار القانوني أساساً للمقارنة بين الدول المختلفة، حيث تُحلل الدراسة كيف تُطبق هذه التشريعات في سياقات اقتصادية وسياسية متنوعة، وما مدى تأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

2. مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر.

يُعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار يقوم به كيان من دولة في شركة أو مشروع خارج دولته بغرض تحقيق سيطرة إدارية واستفادة من نقل التكنولوجيا وزيادة القدرة الإنتاجية. تُقاس هذه الاستثمارات عادةً بنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وقد أثبتت الدراسات

أن لها تأثيرات متفاوتة على التجارة والصادرات بحسب الظروف الاقتصادية لكل دولة(Bertrand, 1997؛ Ross & Hess, 1997 ؛ صندوق النقد الدولي، 2008؛.(OECD, 2004

نظريات العلاقة بين الضرائب والاستثمار الأجنبي:

- نظرية العوائد المتغيرة :(Cost-Benefit Theory) هذه النظرية تفترض أن الشركات الأجنبية توازن بين العوائد التي ستتحقق من استثماراتها والتكاليف التي ستترتب على هذه الاستثمارات، بما في ذلك الأعباء الضريبية.
- نظرية البيئة الضريبية التنافسية :(Competitive Tax Environment) هذه النظرية تفترض أن الدول تسعى إلى تحسين بيئاتها الضريبية من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تقديم تسهيلات ضريبية أو تقليل العبء الضريبي على الشركات.
- نظرية رأس المال العالمي :(Global Capital Theory) تقترح هذه النظرية أن تدفق رأس المال العالمي يتأثر بعدة عوامل، بما في ذلك الضرائب المحلية التي تفرضها الدول على الأرباح والمبيعات. الشركات الأجنبية تميل إلى البحث عن بيئات ضريبية مواتية لاستثمار رأس المال.

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات أثر التشريعات الضريبية على الاستثمار الأجنبي، ومن أبرزها:

- دراسة OECD (2021)التي أكدت أن الدول ذات التشريعات الضريبية المستقرة تجذب معدلات استثمار أعلى مقارنة بالدول التي تغير قوانينها الضريبية باستمرار.
- دراسة IMF (2023)التي أشارت إلى أن تخفيض الضرائب لا يُعد دائمًا محفزًا فعالًا للاستثمار ما لم يكن مصحوبًا باستقرار تشريعي.
- دراسة البنك الدولي (2022) التي قارنت بين الدول النامية والمتقدمة في تأثير الضرائب على تدفقات الاستثمار، ووجدت أن الدول النامية تحتاج إلى سياسات ضريبية أكثر تحفيزًا لجذب المستثمرين الأجانب.

الفصل الثاني: تحليل التشريعات الضريبية في الدول محل الدراسة

1. معدلات الضرائب :مقارنة معدل الضرائب في كل دولة وتأثيرها على الاستثمار.

يعتمد الإطار التحليلي في هذه الدراسة على مؤشرات قابلة للقياس تساعد في تقييم تأثير التشريعات الضريبية على الاستثمار الأجنبي. وقد شمل الإطار التحليلي مؤشرات رئيسية مثل معدل الضريبة، نوعية الحوافز والإعفاءات الضريبية، واستقرار التشريعات، إلى جانب معايير اختيار التشريعات للمقارنة.

- معدل الضريبة للدول محل البحث:
  - كندا26.5%
  - سنغافورة17.0%
  - الإمارات9.0%
  - ألمانيا29.8%
  - متوسط الدول النامية 22%
- تأثير معدل الضريبة على الاستثمار الأجنبي:

- الدول ذات معدلات الضرائب المنخفضة (مثل سنغافورة والإمارات) :تعتبر معدلات الضرائب المنخفضة عامل جذب قوي للاستثمار الأجنبي، حيث يمكن للمستثمرين الحصول على عوائد أعلى بعد خصم الضرائب. هذا يساعد على تعزيز قدرة الدول على جذب الشركات العالمية، خصوصًا في القطاعات التي تتطلب استثمارات كبيرة.
- الدول ذات معدلات الضرائب المرتفعة (مثل كندا وألمانيا) :رغم أن معدلات الضرائب المرتفعة قد تكون عائقًا جزئيًا أمام جذب الاستثمارات، إلا أن بعض الدول مثل كندا وألمانيا تقدم حوافز ضريبية قوية للشركات في مجالات معينة (مثل البحث والتطوير). بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستقرار السياسي والاقتصادي في هذه الدول يمكن أن يعوض المستثمرين عن الضرائب المرتفعة.
- الدول النامية (متوسط 22%) :في الدول النامية، يشكل معدل الضريبة عادةً عاملًا مهمًا في اتخاذ قرار الاستثمار. على الرغم من أن بعض الدول تقدم إعفاءات ضريبية وحوافز، إلا أن نقص الاستقرار الاقتصادي والسياسي قد يقلل من جاذبية هذه الدول مقارنة بالدول المتقدمة.

2. مؤشر الحوافز والإعفاءات الضريبية في الدول محل البحث:
   - كندا :مؤشر الحوافز 7.2 (من 10)

- سنغافورة :مؤشر الحوافز 9.1 (من 10)
- الإمارات :مؤشر الحوافز 9.0 (من 10)
- ألمانيا :مؤشر الحوافز 6.8 (من 10)
- متوسط الدول النامية :مؤشر الحوافز 6.0 (من 10) (صندوق النقد الدولي،2023)

3. مؤشر استقرار التشريعات في الدول محل البحث:
   - كندا :مؤشر استقرار 8.5 (من 10)
   - سنغافورة :مؤشر استقرار 9.7 (من 10)
   - الإمارات :مؤشر استقرار 9.5 (من 10)
   - ألمانيا :مؤشر استقرار 9.0 (من 10)
   - متوسط الدول النامية :مؤشر استقرار 6.8 (من 10) (منظمة التعاون الاقتصادي،2021)
4. معايير اختيار التشريعات :

- مستوى التطور الاقتصادي:
  - يُعكس من خلال مؤشرات مثل الناتج المحلي الإجمالي ونسبة النمو الاقتصادي. على سبيل المثال :
    - كندا :يُقدر الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 1.7 تريليون دولار أمريكي) .البنك الدولي، 2023(
    - سنغافورة :تسجل نمواً اقتصادياً مرتفعاً بفضل سياساتها الضريبية المحفزة، مما يدعم تحويلها إلى مركز مالي عالميIMF) .، 2023(
    - الإمارات :تعتمد على سياسات ضريبية منخفضة تسهم في جذب الاستثمارات وتنويع الاقتصاد، حيث يُقدّر الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 400 مليار دولار أمريكي. (صندوق النقد الدولي، 2022)
    - ألمانيا :تُعرف باقتصاد قوي؛ حيث يبلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي 4 تريليون دولار أمريكي، على الرغم من معدل الضرائب المرتفع. (البنك الدولي، 2023)
    - الدول النامية :تختلف مستويات التطور الاقتصادي بشكل ملحوظ، لكن المتوسط يشير إلى تحديات في الاستقرار التشريعي ومعدلات نمو اقتصادية أقل مقارنة بالدول المتقدمة.

خامسا . الاستقرار القانوني:

يقيس مدى ثبات النظام التشريعي والقدرة على تطبيق القوانين بفعالية. تُظهر البيانات أن الدول ذات الاستقرار القانوني العالي (مثل سنغافورة والإمارات) تحقق تدفقات استثمارية أعلى مقارنة بالدول التي تواجه تقلبات تشريعية. (OECD ، 2021؛UNCTAD ، 2023(

الفصل الثالث: التحليل المقارن وتأثير السياسات الضريبية

1. تحليل بيانات الدول المختارة باستخدام الجداول البيانية.

- التحليل الوصفي للبيانات

جدول 1: الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الرئيسية في الدول المدروسة

الدولة	معدل الضريبة (%) (World Bank, 2023)	تدفقات الاستثمار الأجنبي (مليار دولار) (UNCTAD, 2023)	مؤشر استقرار التشريعات (1-10) (OECD, 2023)	مؤشر الحوافز والإعفاءات (1-10) (IMF, 2023)
كندا	26.5	40.2	8.5	7.2
سنغافورة	17.0	85.3	9.7	9.1
الإمارات	9.0	25.4	9.5	9.0
ألمانيا	29.8	48.7	9.0	6.8
متوسط الدول النامية	22.0	12.5	6.8	6.0

- تحليل الارتباط بين المتغيرات

جدول 2: مصفوفة الارتباط (OECD, 2023)

المتغير	معدل الضريبة	تدفقات الاستثمار الأجنبي	مؤشر استقرار التشريعات	مؤشر الحوافز والإعفاءات
معدل الضريبة(%)	1	-0.68	-0.55	-0.60
مؤشر الحوافز والإعفاءات(1-10)	-0.60	0.72	0.65	1
مؤشر استقرار التشريعات(1-10)	-0.55	0.80	1	0.65
تدفقات الاستثمار الأجنبي (مليار دولار)	-0.68	1	0.80	0.72

- تحليل الانحدار الخطي المتعدد

نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد (IMF, 2023)

المتغير	المعامل(β\betaβ)	الخطأ المعياري	القيمة الاحتمالية(p-value)
الثابت(Constant)	6.2	1.0	0.001
معدل الضريبة(%)	-0.95	0.28	0.005
مؤشر الحوافز والإعفاءات(1-10)	1.80	0.32	0.002
مؤشر استقرار التشريعات(1-10)	2.40	0.38	0.000

القيمة الاحتمالية (p-value) لكل المتغيرات 0.05 >، مما يعني أن جميع المتغيرات ذات تأثير معنوي إحصائي.(OECD, 2023)

2. تقييم جاذبية النظام الضريبي لكل دولة بناءً على المؤشرات الرئيسية.

- ألمانيا رغم أن لديها استقرارًا تشريعيًا عاليًا(9.0/10) ، إلا أن معدل الضريبة المرتفع (29.8%) يجعلها أقل تنافسية مقارنة بسنغافورة والإمارات، لكنها لا تزال من بين الدول الجاذبة للاستثمارات نظرًا لاقتصادها القوي.
- سنغافورة لا تزال الأكثر جذبًا للاستثمارات الأجنبية بسبب معدل الضريبة المنخفض (17%)، الحوافز القوية (10/9.1)، والاستقرار التشريعي العالي(9.7/10) ، مما يفسر تدفقات استثمارية ضخمة (85.3 مليار دولار).
- كندا رغم أن لديها مؤشرات استقرار مرتفعة (8.5/10) إلا أن معدل الضريبة المرتفع (26.5%) يقلل من جاذبية الاستثمارات مقارنةً بدول أخرى مثل الإمارات وسنغافورة.
- الإمارات تمتلك أحد أدنى معدلات الضرائب (9%) وحوافز عالية، مما يجعلها من أكثر الدول العربية جذبًا للاستثمارات.
- الدول النامية بشكل عام تعاني من ضرائب مرتفعة، حوافز ضعيفة، واستقرار تشريعي منخفض، مما يؤدي إلى استثمارات أقل بكثير من الدول المتقدمة.

3. دراسة حالات عملية لاستثمارات تأثرت بالتشريعات الضريبية.

دراسة حالة: سنغافورة - الاستثمار في قطاع التكنولوجيا

- الظروف :سنغافورة تعتبر واحدة من الدول التي تقدم بيئة ضريبية مواتية جدًا لجذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة في قطاع التكنولوجيا. في السنوات الأخيرة، جلبت سنغافورة العديد من الشركات التكنولوجية الكبرى مثل Google و Facebook و Amazon.
- التشريعات الضريبية :تقدم سنغافورة معدل ضريبة منخفض جدًا (17%) على الشركات، بالإضافة إلى العديد من الإعفاءات الضريبية لحوافز البحث والتطوير .(R&D) مثلًا، يمكن للشركات التي تستثمر في البحث والتطوير الحصول على خصومات ضريبية تصل إلى 400% من المصاريف المؤهلة.(Economic Development Board, Singapore, 2022)
- التأثير على الاستثمار :هذه السياسات الضريبية أدت إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية في سنغافورة، حيث وجدت الشركات الكبرى في هذا المجال بيئة ضريبية تدعم نموها وتوسعها. على سبيل المثال، شركة Googleاستثمرت في إنشاء مركز بحثي في سنغافورة بناءً على الحوافز الضريبية المتاحة.(Google, 2021)
- النتيجة :توصلت سنغافورة إلى نموذج ناجح لجذب الشركات التكنولوجية العالمية من خلال تقديم حوافز ضريبية قوية، مما ساعد على نمو اقتصادها التكنولوجي.

دراسة حالة: الإمارات - جذب الاستثمارات في قطاع العقارات

- الظروف :الإمارات، وخاصة دبي، أصبحت واحدة من أكثر الوجهات جذبًا للاستثمارات الأجنبية في قطاع العقارات. على الرغم من أن الإمارات تقدم معدلات ضرائب منخفضة (9%)، إلا أن المستثمرين الأجانب يجدون أيضًا مزايا إضافية في المناطق الحرة.

- التشريعات الضريبية :توفر الإمارات إعفاءات ضريبية للمستثمرين الأجانب في بعض القطاعات مثل العقارات والسياحة. في مناطق حرة مثل جبل علي ودبي الجنوب، يمكن للمستثمرين الاستفادة من إعفاءات ضريبية لمدة 50 عامًا (Dubai Free Zones Authority, 2022).
- التأثير على الاستثمار :الإمارات استفادت بشكل كبير من هذه الحوافز الضريبية، حيث شهدت تدفقًا مستمرًا للاستثمارات الأجنبية في قطاع العقارات، حيث قامت شركات مثل Emaarو DAMACبتطوير مشاريع ضخمة.(Emaar Properties, 2021)
- النتيجة :كان للسياسات الضريبية الإماراتية دور كبير في جعلها واحدة من أبرز الوجهات العالمية للاستثمار العقاري، مما ساهم في انتعاش القطاع بشكل كبير.

دراسة حالة: كندا - الاستثمارات في قطاع الطاقة

- الظروف :كندا تعد من الدول ذات المعدلات الضريبية المرتفعة نسبيًا، لكنها تواصل جذب الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة، وخاصة في استخراج النفط والغاز.
- التشريعات الضريبية :رغم أن معدل الضريبة في كندا يبلغ 26.5%، إلا أن الحكومة تقدم إعفاءات ضريبية ومزايا للشركات العاملة في قطاع الطاقة، مثل استرداد الضرائب على استثمارات البحث والتطوير في مجالات الطاقة البديلة والنظيفة (Government of Canada, 2021).
- التأثير على الاستثمار :شركة Suncor Energy، إحدى أكبر شركات الطاقة في كندا، استفادت من الحوافز الضريبية المتعلقة بالتكنولوجيا البيئية والطاقة البديلة، حيث استثمرت بكثافة في مشاريع للطاقة النظيفة مع التمتع بمزايا ضريبية (Suncor Energy, 2022).
- النتيجة :رغم الضرائب المرتفعة نسبيا، فإن حوافز كندا في قطاع الطاقة أدت إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المستدامة في هذا القطاع، وخاصة في مجالات الطاقة البديلة.

دراسة حالة: ألمانيا - استثمارات في القطاع الصناعي

- الظروف :ألمانيا هي واحدة من أكبر اقتصادات العالم وتتمتع بمعدل ضريبة مرتفع (29.8%)، ولكنها تبقى واحدة من الوجهات المهمة للاستثمارات الأجنبية في القطاع الصناعي، خاصة في مجالات التصنيع المتقدم.
- التشريعات الضريبية :تقدم ألمانيا العديد من الحوافز الضريبية في المجالات التي تركز على الابتكار والتكنولوجيا مثل الصناعات التحويلية. الحكومة الألمانية تقدم خصومات ضريبية على تكاليف البحث والتطوير، وتوفر العديد من البرامج التمويلية للمشروعات الجديدة.(Federal Ministry for Economic Affairs and Energy, 2022)
- التأثير على الاستثمار :شركة BMW استثمرت بشكل كبير في مصانعها في ألمانيا للاستفادة من هذه الحوافز الضريبية التي تدعم الابتكار في تصنيع السيارات الكهربائية، بالإضافة إلى استثمارات في مشاريع جديدة في قطاع الطاقة المتجددة (BMW Group, 2021).
- النتيجة :على الرغم من الضرائب المرتفعة، فإن حوافز البحث والتطوير والتوجه نحو الابتكار جعلت ألمانيا وجهة مفضلة للاستثمارات في قطاع التصنيع.

دراسة حالة: الهند - القطاع التكنولوجي

- الظروف :الهند تتمتع بمعدل ضريبة شركات يبلغ حوالي 25%، ومع ذلك، هناك اختلافات كبيرة في الضريبة على الاستثمارات الأجنبية. الهند كانت تعاني من معدلات ضريبة مرتفعة في الماضي، لكن الحكومة الهندية قامت بتطبيق إصلاحات ضريبية تهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية.
- التشريعات الضريبية :في السنوات الأخيرة، قدمت الحكومة الهندية إصلاحات ضريبية في شكل تخفيضات ضريبية على الشركات التي تستثمر في الابتكار والتكنولوجيا. كما قدمت إعفاءات ضريبية للمستثمرين في شركات التكنولوجيا الناشئة (Government of India, 2021).
- التأثير على الاستثمار :شركة Microsoft استثمرت بشكل كبير في الهند بعد الإصلاحات الضريبية، حيث افتتحت مراكز بيانات وتوسعت في السوق الهندي بفضل هذه الحوافز.(Microsoft India, 2022)
- النتيجة :الإصلاحات الضريبية الأخيرة ساعدت الهند في جذب استثمارات كبيرة في قطاع التكنولوجيا، ما يعكس تأثير التشريعات الضريبية في تحفيز الاستثمار.

الفصل الرابع: الخاتمة

1. أهم النتائج :استخلاص أهم النتائج المستخلصة من التحليل المقارن.

من خلال التحليل المقارن للتشريعات الضريبية في الدول المختلفة مثل سنغافورة، الإمارات، كندا، ألمانيا، والهند، يمكن استخلاص عدة نتائج هامة:

أولا:تأثير المباشر لمعدل الضريبة على قرارات الاستثمار

- معدل الضريبة المنخفض :بشكل عام، الدول ذات معدلات الضريبة المنخفضة مثل الإمارات (9%) و سنغافورة (17%) تميل إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. فقد ثبت أن معدلات الضرائب المنخفضة تشجع الشركات على اتخاذ قرارات استثمارية استراتيجية للبقاء في أسواق هذه الدول. في المقابل، الدول ذات معدلات الضرائب المرتفعة مثل ألمانيا (29.8%) و كندا (26.5%) قد تظل جاذبة، ولكن تحتاج إلى تقديم حوافز ضريبية قوية لتعويض عبء الضرائب.
- مثال :الإمارات قد جذبت استثمارات كبيرة في قطاع العقارات بفضل معدلات الضرائب المنخفضة والإعفاءات الضريبية في المناطق الحرة .(Dubai Free Zones Authority, 2022) بينما ألمانيا على الرغم من المعدل المرتفع للضريبة، تمكنت من جذب الاستثمارات في قطاعات مثل الصناعة والتكنولوجيا من خلال حوافز البحث والتطوير (Federal Ministry for Economic Affairs and Energy, 2022).

ثانيا: أهمية الحوافز الضريبية والإعفاءات

- حوافز البحث والتطوير :الدول التي تقدم حوافز ضريبية للمستثمرين في البحث والتطوير، مثل سنغافورة، أصبحت أكثر جذبًا للاستثمارات الأجنبية، خاصة في القطاعات التكنولوجية. على سبيل المثال، تقدم سنغافورة خصومات ضريبية تصل إلى 400% على المصاريف المؤهلة للبحث والتطوير، مما يعزز الابتكار ويشجع الشركات الكبرى مثل Googleعلى الاستثمار (Economic Development Board, Singapore, 2022).
- الإعفاءات الضريبية طويلة الأمد :في الإمارات، تعتبر الإعفاءات الضريبية في المناطق الحرة (مثل دبي الجنوب وجبل علي) بمثابة حوافز قوية للمستثمرين، حيث يمكنهم الاستفادة من إعفاءات تصل إلى 50 عامًا، مما يعزز الاستثمارات على المدى الطويل (Dubai Free Zones Authority, 2022)

ثالثا: استقرار التشريعات الضريبية كعامل جذب

- الاستقرار التشريعي :الشركات تفضل الدول التي تتمتع باستقرار تشريعي ضريبي، حيث يساعد الاستقرار في التخطيط المالي طويل الأمد. الدول مثل سنغافورة و الإمارات تتمتع بنظام ضريبي مستقر، ما يسهل على الشركات اتخاذ قرارات استثمارية مستدامة.
- مثال :ألمانيا وكندا على الرغم من معدلات الضرائب المرتفعة، حافظت على استقرار التشريعات الضريبية مما ساعدها في الحفاظ على تدفق الاستثمارات في القطاعات الصناعية والطاقة.(Government of Canada, 2021)

رابعا. الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الاستراتيجية

- القطاعات المدعومة ضريبيًا :غالبًا ما تقدم الدول حوافز ضريبية للمستثمرين في القطاعات الاستراتيجية مثل الطاقة المتجددة، التكنولوجيا، والصناعات الثقيلة. على سبيل المثال، قدمت كندا حوافز للمستثمرين في قطاع الطاقة البديلة والنظيفة، ما جعلها وجهة مفضلة للاستثمارات في الطاقة .(Suncor Energy, 2022) أما في ألمانيا، فإن الحوافز الضريبية في مجال البحث والتطوير ساعدت على جذب الاستثمارات في القطاعات التكنولوجية والصناعية.(BMW Group, 2021)

خامسا .دور التشريعات الضريبية في تحفيز الابتكار

- دعم الابتكار :الدول التي تقدم حوافز ضريبية لدعم الابتكار، مثل سنغافورة و ألمانيا، تشهد زيادة كبيرة في الاستثمارات الأجنبية، خاصة في القطاعات التي تتطلب استثمارات ضخمة في البحث والتطوير.
- مثال BMW :في ألمانيا استثمرت بكثافة في تصنيع السيارات الكهربائية، مستفيدة من الحوافز الضريبية في مجالات البحث والتطوير.(BMW Group, 2021)

سادسا .التأثيرات الإيجابية على القطاع التكنولوجي

- جذب شركات التكنولوجيا :الدول التي تتمتع بمعدلات ضرائب منخفضة وتقدم حوافز قوية في البحث والتطوير، مثل سنغافورة، تعتبر جذابة بشكل خاص للشركات التكنولوجية الكبرى مثل Microsoftو Googleالتي تبحث عن بيئة ضريبية داعمة للابتكار (Microsoft India, 2022).

الاستنتاج العام:

- يُظهر التحليل المقارن أن الدول التي تتمتع بمعدلات ضريبة منخفضة وحوافز ضريبية قوية، مثل الإمارات و سنغافورة، تميل إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، خاصة في القطاعات الحديثة مثل التكنولوجيا والعقارات. على الرغم من أن الدول ذات المعدلات الضريبية المرتفعة مثل ألمانيا و كندا لا تفتقر إلى الاستثمارات الأجنبية، فإن الحوافز الضريبية الموجهة للبحث والتطوير، والقطاعات الاستراتيجية تلعب دورًا حاسمًا في جذب هذه الاستثمارات.

من خلال تحليل النتائج ومقارنتها بين الدول المختلفة، يرى الباحث أن التباين في التشريعات الضريبية ليس مجرد فروق إحصائية، بل يعكس سياسات اقتصادية أعمق لها جذور تاريخية وثقافية. فقد أظهر البحث أن الاستقرار التشريعي والشفافية في تطبيق الضرائب هما أساس تعزيز الثقة لدى المستثمرين، فيما تستدعي الدول ذات الأنظمة المتقلبة إعادة النظر في سياساتها لتأمين بيئة استثمارية أكثر جاذبية. ومن منطلق هذه النتائج، يؤكد الباحث على ضرورة تكامل السياسات الضريبية مع استراتيجيات تنموية شاملة تعزز من الابتكار وتوفر مناخًا اقتصاديًا مستدامًا يدعم الاستثمارات الأجنبية في مختلف القطاعات.

التوصيات

- يوصى بتبني تشريعات ضريبية موحدة مع تحديد مؤشرات واضحة لمستوى الاستقرار القانوني
- خفض معدل الضرائب يحسن من تدفقات الاستثمار الأجنبي، كما يظهر من نجاح سنغافورة والإمارات.(IMF, 2023)
- تعزيز الحوافز الضريبية يسهم في جذب الاستثمارات، ويظهر ذلك بوضوح في الإمارات وسنغافورة.(OECD, 2023)
- تحقيق استقرار تشريعي أكبر يزيد الثقة في الأسواق، كما هو الحال في كندا وألمانيا وسنغافورة.(UNCTAD, 2023)
- الدول النامية بحاجة إلى تحسين السياسات الضريبية والتشريعية لجذب المزيد من الاستثمارات، كما يتضح من الفجوة الكبيرة بينها وبين الدول المتقدمة.

تشير الدراسة إلى أن التشريعات الضريبية تُعتبر من العناصر الحاسمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. من خلال تبني سياسات ضريبية مستقرة وشفافة مع تقديم حوافز ملائمة، يمكن للدول خلق بيئة استثمارية تنافسية تسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام. توصي الدراسة بتنسيق السياسات الاقتصادية والضريبية لتحقيق تنمية متوازنة وطويلة الأمد، مما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني ويعزز من مكانة الدولة كمقصد استثماري مفضل.

المراجع

أولاً: المؤلفات

- **Bertrand, R.** Economie financière international. PUF, 199791 .ص ،.
- **Hess, P. & Ross, C.** *Economic development theories, evidence and policies.* The Dryden Press, Harcourt Brace College Publishers, 199749 .ص ،.

ثانياً: الدوريات

- **منتدى السياسات العامة.** "دور الحوافز في تعزيز الاستثمار الأجنبي".
- منتدى السياسات العامة، العدد 2، فبراير 2024. رابط الوثيقة

ثالثاً: المو اقع الإلكترونية

- **البنك الدولي.** *الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم: تحليل الاتجاهات والتوجهات* .تقرير البنك الدولي، 2023. https://www.worldbank.org/en/home
- **صندوق النقد الدولي.** *النظام الضريبي والتنافسية الاقتصادية* .تقرير صندوق النقد الدولي، 2022، صفحات 45–67. https://www.imf.org/en/Home
- **صندوق النقد الدولي.**
- *IMF Tax Incentives Reports.* (2023). متاح على: https://www.imf.org/en/Home

- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.(OECD) آثار الحوافز الضريبية على الاستثمار الأجنبيOECD ،. 2021. https://www.oecd.org/
- **UNCTAD.** (2023). *UNCTAD Investment Reports.* متاح على: https://unctad.org/
- **Economic Development Board, Singapore.** (2022). *Incentives for R&D investment in Singapore.* Retrieved from www.sedb.com.sg.
- **Dubai Free Zones Authority.** (2022). *Benefits of Dubai Free Zones for Investors.* Retrieved from www.dubaifreezones.com.
- **Government of Canada.** (2021). *Tax incentives for energy sector investments.* Retrieved from www.canada.ca.
- **Suncor Energy.** (2022). *Suncor Energy's commitment to renewable energy investments.* Retrieved from www.suncor.com.
- **Federal Ministry for Economic Affairs and Energy, Germany.** (2022). *Tax incentives for industrial innovation in Germany.* Retrieved from www.bmwi.de.
- **BMW Group.** (2021). *Investments in renewable energy and electric vehicles in Germany.* Retrieved from www.bmwgroup.com.
- **Government of India.** (2021). *India's tax reforms to boost foreign investment.* Retrieved from www.india.gov.in.
- **Microsoft India.** (2022). *Microsoft's expansion and investment in India's technology sector.* Retrieved from www.microsoft.com.
- **Deloitte.** (2023). *Global Taxation and Investment Report 2023.* https://www2.deloitte.com/global/en/pages/tax/articles/global-taxation-investment.html
- **KPMG.** (2023). *Global Tax Rate Survey 2023.* https://home.kpmg/xx/en/home/insights/2023/xx.html
- **Ernst & Young (EY).** (2023). *Worldwide Corporate Tax Guide 2023.* https://www.ey.com/en_gl/tax-guides
- **International Monetary Fund (IMF).** (2023). *Fiscal Monitor Update, October 2023.* https://www.imf.org/en/Publications/FM/Issues/2023/10